

السيد الحكيم يدعو لمغادرة الدولة الريعية وتنشيط قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والاستثمار وقطاع التكنولوجيا



من محطات زيارتها لمحافظة ديالى كان اللقاء الموسع مع نخب وكفاءات ديالى 1/3/2023، حيث أشاد السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني في مستهل حديثه وبعد الاستماع لمداخلات الحضور القيمة بواقع محافظة ديالى ومستوى التطور العمراني والخدمي وعودة الحياة إلى مسارها الطبيعي داعيا النخب والكفاءات إلى تحمل مسؤولياتهم في إشاعة التفاؤل والروح الإيجابية ومغادرة لغة الإعدام السلبي، مبينا أن الفساد يحتاج معالجات لكن في الوقت نفسه يحتاج إلى واقعية في الطرح ، فليس كل ما يسمع عن الفساد هو صحيح أو مثبت.

سمحته جدد دعوته إلى اعتماد برنامج عمل لمغادرة الدولة الريعية، وأن الزراعة والصناعة والسياحة والاستثمار والتكنولوجيا كلها ملفات قادرة على توفير إيرادات مالية كبيرة وفي الوقت نفسه تغنيها عن تقلبات أسعار النفط، مبينا أن الزراعة تحتاج إدارة للمياه والاستفادة من المكننة و وسائل الري الحديثة وتفعيل خطوط التواصل السياسية والدبلوماسية مع دول المنبع فيما بين أن الصناعة تحتاج فلسفة جديدة لإعادة المصانع إلى وضعها وتمكين القطاع الخاص من أخذ دوره في دوران عجلة المنتج المحلي، مؤكدا أن السياحة تحتاج بيئة سياحية وتقبل السائح والثقافة التي يحملها والعمل على تقنياتها وتبويبها، كما بيّن أن الاستثمار يحتاج ترتيبا للأولويات ومغادرة الحكم المسبق على المستثمر من أنه يسعى للربح وأن كان ذلك حقا مشروعا .

في مجال التكنولوجيا دعا إلى ولوج هذا العالم والإفادة من الكفاءات العراقية في هذا المجال مبينا أن المنهاج الحكومي ترتب على أساس الأولويات، وأن رئيس الوزراء الحالي يتابع بشكل حثيث ما ألزم به نفسه أمام مجلس النواب.

سمحته جدد تفسيره للوطنية الشيعية وقال "إن الشيعة كطائفة تجتمع على رؤية عقائدية موحدة أينما كانوا لكنهم في الوقت نفسه مرتبطون بعقد اجتماعي مع شركائهم في أوطانهم مما يجعلهم في القضايا الوطنية داخل حدود جغرافية بلدانهم أقرب إلى شركائهم من غيرهم من الشيعة في بلدان أخرى" موضحا أن الوطنية الشيعية هي ذاتها الوطنية السنية والمسيحية بحكم ما يربطهم من عقد اجتماعي يرسم مصالحهم مع شركاء الوطن، مبينا أيضا أن الشيعة شأنهم شأن أي طائفة فيها المتدين وغيره والعلماني وغيره والليبرالي وغيره ... الخ، فهم مرتبطون بالعقيدة وملزمون بعقدهم الاجتماعي مع شركائهم ومتنوعون بمشاربهم الفكرية .

عن قانون الانتخابات أشار سمحته إلى أن المشكلة ليست في أسم القانون أو المعادلة الرياضية الخاصة باحتساب الأصوات، وما نريده هو قانون يحقق الاستقرار السياسي ويحفظ التوازنات أولا ويعبر عن فلسفة النظام السياسي النيابي بالتشجيع على الاندماج وإنتاج الكتل السياسية و ذو فلسفة موحدة بين ما هو

لمجلس النواب أو مجالس المحافظات ولكل المراحل بعيدا عن الأهواء والمصالح الخاصة داعيا إلى قراءة التغير المناخي في العراق، وإيجاد المعالجات الصحيحة وتحويل المناخ إلى ثقافة مجتمعية مؤكدا ضرورة الحفاظ على النسيج الاجتماعي والوئام المجتمعي لديالى وتقديم الجناة إلى العدالة بلا استثناء أو محاباة.

سمحته دعا أيضا إلى إدخال القطاع الخاص في إدارة الشأن التربوي والصحي وتنظيم العلاقة بين المواطن والمؤسسات عبر الاستعانة بشركات مختصة بالإدارة، مبينا أن التفكير خارج الصندوق في هذه المسائل لا يكلف الدولة شيئا وقد يربحها وفي ذات الوقت يقدم خدمة جيدة للمواطن..